ظاهرة أمن اللبس في العربية (دراسة في ضوء النحو الوظيفي)

عبد الغني بن أحمد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار– عنابة، abdelghani.benahmed@hotmail.fr

تاريخ الإيداع: 2016/01/19 **تاريخ المراجعة:** 2018/04/18 **تاريخ القبول:** 2018/05/22

ملخص

نسعى في هذه المقالة إلى طرح إشكالية نحوية قديمة تمثلت في مفهوم أمن اللبس الذي ينم عن حس وظيفي، أولاه القدماء أهمية كبيرة، وقيدوا به أحكامهم النحوية والصرفية طلبا لسلامة المعنى، وعلاقته بالعلامة الإعرابية والترخص فيها وما يتصل بها من مسائل، والوقوف على منهج النحاة في التعامل مع هذه المسائل وما صاحبه من تناقض في بعض الأحيان، ومقاربة ذلك في ضوء نظرية النحو الوظيفي، الذي قدم تفسيرا دقيقا لهذه الظاهرة وذلك بالتفريق الصارم بين الوظائف النحوية (التركيبية) والوظائف الدلالية، وهذا ما سنتناوله بشيء من التفصيل في هذه المقالة انطلاقا من تحليلنا لبعض الشواهد القديمة التي كانت محل جدل كبير عند القدماء.

الكلمات المفاتيح: أمن اللبس، وظائف نحوية، وظائف دلالية.

Le phénomène de l'ambiguité en langue Arabe
(Étude syntaxique à la lumière de la grammaire fonctionnelle)

Résumé

La problématique de cet article porte sur la grammaire ancienne, essentiellement le concept d'ambiguité qui marque le modèle fonctionnel actuel. Toutefois, les études grammaticales anciennes manquaient de précision et de clarté au niveau terminologique en général et dans leur manière de procéder, d'où résulte la confusion. En revanche, le processus relatif à une terminologie concise et précise de la grammaire fonctionnelle actuelle, permet une mise au point pertinente, consistant à distinguer les fonctions grammaticales des fonctions sémantiques. Dans ce contexte, et dans une optique fonctionnelle, la présente étude tente de présenter une analyse des anciennes citations controversées.

Mots-clés: Désambiguité, fonctions syntaxiques, fonctions sémantiques.

The phenomenon of securing ambiguity
(A study in the light of functional grammar)

Abstract

This article tackles an old grammar problem relative to the concept of securing ambiguity, a problem which emanates from a functional standpoint and which was given great importance by ancient grammarians. It was an issue constrained by their syntactic and morphological judgments for the requirement of the safety of meaning and its relation with case markers. The article pinpoints how the old grammar school dealt with this issue, shows its lack of precision, and approaches it in terms of a functional perspective which provides an adequate interpretation to this phenomenon through a clear-cut distinction between grammatical functions and semantic functions. The study also attempts to provide a detailed analysis of this issue through an analysis of some ancient controversial data and citations.

Key words: Securing ambiguity, syntactic functions, semantic functions.

المؤلف المرسل: عبد الغني بن أحمد، abdelghani.benahmed@hotmail.fr

مقدمـــة

تعد ظاهرة أمن اللبس من أهم الظواهر التي رعاها النحاة في كثير من أحكامهم النحوية، ومقصد كبير تسعى إليه القاعدة النحوية والصرفية، لأن اللبس في الكلام يخل بالمعنى المرجو، ويعيق عملية التواصل.

ولقد أخذت هذه المسألة حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين المعاصرين فتناولوها في بحوث مستقلة أو إشارة في ثنايا كتبهم[1].

والملاحظ على هذه الدراسات أنها تناولت هذه الظاهرة من حيث أثرُها في بناء القاعدة الصرفية والنحوية وفق منهج القدماء في تفسيرها، وعرض مسائل الترخص في الخروج عن القاعدة المتعلقة بها مع إيراد الشواهد وتحليلها، واقتصر بعضها على ربطها بالحديث عن العلامة الإعرابية باعتبارها قرينة من بين عدة قرائن في إيضاح المعنى وليست الوحيدة.

وتأتي هذه الدراسة لتتناول هذه الظاهرة في ضوء "نظرية النحو الوظيفي" الذي يعد _ في نظرنا_ من الأنحاء الحديثة التي قدمت تفسيرا علميا ودقيقا للظاهرة اللغوية ومعالجة مشكلة "أمن اللبس والترخص في الإعراب" معالجة تستند إلى التفريق بين الوظائف الدلالية التي تختلف اختلافا جوهريا عن الوظائف البنوية (الفاعل / المفعول) رغم تقاطعها في بعض الأحيان معها.

وعليه فإن مصادر اللغة العربية - وبخاصة النحوية منها - حفلت بشواهد شعرية ونثرية جاءت مخالفة للقاعدة النحوية، التي تفيد بأن الفاعل حكمه الرفع لأنه عمدة في الكلام وأن المفعول حكمه النصب لأنه فضلة[2].

ومن هذه الشواهد، قول الأخطل: [البسيط]

مِثْلُ الْقنافِذِ هدَّا جُونَ قد بَلَغَتْ*** نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِم هَجْرُ[3]

والشاهد هنا: هو مجيء الفاعل"سوءاتهم" منصوبا، ومجيء المفعول "نجرانُ" و"هجرُ" مرفوعان. فقد أراد: بلغت نجرانَ سوءاتُهم أو هجرَ، لأن السوءات تنتقل من مكان فتبلغ مكانا آخر، إلا أنه قلب الفاعل فصار مفعولا فجعل هجر كأنها هي البالغة وإنما هي المبلوغة في المعنى، لأن البلدين لا ينتقلان وإنما يُبلغان ولا يَبلغان[4].

وللشاهد أمثلة كثيرة في كلام العرب حسبنا منها "خرق الثوبُ المسمارَ" و"كسر الزجاجُ الحجرَ" برفع "الثوب"و"الزجاج" وغيرها من الجمل التي جاءت على غير ما تقتضيه القاعدة النحوية.

ونجد النحاة يبيحون هذا الترخص في الإعراب، فالسيوطي ذكر هذه الشواهد وأباحها بشرط فهم المعنى وعدم اللبس، ولكنه لم يذكر قرينة فهم المعنى في هذه الشواهد، يقول:" والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك "[5]، وعلى هذا سار ابن عقيل في قوله:"وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس (...) ولا ينقاس ذلك، بل يقتصر فيه على السماع"[6] وعدّه ابن هشام من ملح كلامهم، يقول: "من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام...كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس..."[7]، وخالف ابن طراوة ذلك "وجعله قياسا مطردا، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير { فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ }[8] بنصب (آدم) ورفع (كلمات)"[9]، قال الخضري:" ورُدَّ بإمكان حمله على الأصل من أن المرفوع هو الفاعل، لأن التلقي نسبة من الجانبين"[10].

والظاهر أن فعل (تلقى) من أفعال المشاركة يجوز إسناده إلى (آدم) كما يجوز إسناده إلى (كلمات).

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه النصوص والتعليقات على هذه الشواهد، أن النحاة صرحوا بأن هذه الشواهد شاذة لا يقاس عليها أي يعتمد فيها على السماع، عدا ابن طراوة الذي ذهب إلى أنها قياسية.

ثم إنهم أباحوا هذا الخرق للقاعدة النحوية شريطة أمن اللبس، ولكنهم لم يذكروا القرينة التي أدت إلى أمن هذا اللبس في هذه الشواهد، ربما لثقتهم بأن المعنى واضح، وأن السامع سيفهمه.

أما عن آراء المحدثين في هذه الشواهد فنجد من ينسبها إلى الخطأ اللغوي الذي وقع فيه بعض الأعراب، فهي _ حسبه _ لا ترقى إلى أن تعد مشكلة علمية ذات بال، ولا تنبني عليها قضية تنشأ عنها تأويلات نحوية مختلفة فهي لا تستحق هذا الجهد ولا بعضه[11].

وإذا سلمنا أن الأعرابي قد أخطأ في جملة خرق الثوب المسمار، فكيف نفسر شاهد الأخطل وهو من النخبة، وقراءة عبد الله بن كثير وهو من القراء العشر؟.

أما تمام حسان الذي يرى إمكانية خرق الإعراب لتضافر قرائن بيان المعنى زائدة عن المطلوب أحيانا فإذا زاد الإعراب عن مطالب بيان المعنى كما في (خرق الثوبُ المسمارَ) ونحوه أمكن الترخص في الإعراب[12].

ويقول أيضا في سياق انتقاده للقدماء حين عولوا على الحركة الإعرابية في توضيح المعاني النحوية:" لقد وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحيانا فتضحي بها لأن المعنى واضح بدونها اعتمادا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية. ومن أمثلة ذلك.. قالت العرب: خرق الثوبُ المسمارَ فاعتمدوا على القرينة المعنوية وهي (الإسناد) وأهملوا الحركة إذ لا يصح أن يُسند الخرق إلى الثوب وإنما يسند إلى المسمار فعلم أيهما فاعل وأيهما مفعول"[13].

إذن، فالقرينة المعنوية (الإسناد) بتضافرها مع المعنى المعجمي أغنت عن الحركة الإعرابية في عدم لبس الفاعل بالمفعول، ثم يقول: "فالقرائن تتضافر على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي. والقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها. وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عدّه النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه أو عدّه شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ"[14].

وقد يطول بنا الحديث ونحن نستعرض آراء العلماء حول هذا الإشكال الإعرابي، إلا أن السؤال المطروح هنا أليس متكلم هذه الجمل ينطق عن دراية وتجربة وسليقة؟ أليس دخول الإعراب الكلام لأجل الوصول إلى المعنى؟ أليس الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات؟ كيف للجملة أن تكون صحيحة المعنى وهي فاسدة المبنى؟ وبعبارة أخرى هل يمكن البرهنة على صحة بنية الجملة من طريق دلالتها؟

هذا ما سنجيب عنه في هذه الصفحات من خلال استدعاء آخر ما توصل إليه النحو الوظيفي من آليات إجرائية ومفاهيم لسانية وظيفية حديثة، نسبر بوساطتها أغوار هذه النماذج باعتبارها صادرة عن التجربة التي يعيشها متكلم اللغة، وهي في المفاهيم الحديثة مرتبطة بالوظائف الدلالية.

وهنا لنا وقفة تدقيقية مع الوظائف الدلالية والوظائف النحوية، بحيث لا نخلط بينهما كما وقع عند بعض النحاة القدماء حين لم يفرقوا بين الوظيفة الدلالية والوظيفة النحوية.

1- الجملة ووظائف مكوناتها في اللغة العربية:

يتصدر الفعل والفاعل والمفعول بنية الجملة الفعلية العربية، و"رتبة الفعل يجب أن يكون أولا ورتبة الفاعل أن يكون بعده ورتبة المفعول أن يكون آخرا، وقد تُقدِّمُ المفعول لضربٍ من التّوسع والاهتمام به والنية به التأخير"[15]، وعندما نلقي النظر في التراث اللغوي العربي ونسبر أغواره نجد أن النحاة والبلاغيين كانوا يهتمون بتحديد وظائف مكونات الجملة؛ حيث يرون أن الفعل يؤدي وظيفة دلالية بحيث يحدد الحدث أو ما يقوم مقامه. أما عن وظيفة

الفاعل والمفعول التركيبية والدلالية فإن أغلب النحاة يرون أن وظيفة الفاعل هي الفاعلية، وأن وظيفة المفعول هي المفعولية[16].

2- مفهوم الفاعل والمفعول في التراث العربي:

يعرف النحاة الفاعل بأنه "كل اسم أو ما هو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه وقُدِم عليه على طريقة فَعَلَ أو فاعل"[17]، أو هو" اسم مرفوع قبله فعل تام أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به"[18] أو هو "ما قُدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة وأسند إليه على جهة القيام به أو الوقوع منه"[19]. كما عرفوا المفعول بأنه "كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلا للفعل خاصة"[20] أو هو "ما وقع عليه فعل الفاعل"[21].

3- العلامة الإعرابية ووظيفتها الدلالية:

يعد الإعراب من أهم خصائص العربية، لما له من أثر مهم في الدلالة على المعاني والتفريق بينها في الكلام.

وينقل الزجاجي الإجماع عن النحويين في دلالة الحركات الإعرابية على المعاني باستثناء قطرب[22]، وبيّن في موضع آخر سبب دخول الإعراب في الكلام بقوله: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمرا، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به"[23].

ويتلخص رأي قطرب الذي أنكر دلالة الإعراب على المعاني، في كون بعض الجمل تتفق في الإعراب وتختلف في المعاني، مثل: إن زيدا أخوك، ولعلّ زيدا أخوك، وكأنّ زيدا أخوك، وجمل أخرى عكس الأولى تتفق في المعاني وتختلف في الإعراب، مثل: ما زيد قائمًا، وما زيدٌ قائمٌ، وبهذا ذهب إلى أن العرب لم تعرب كلامها للدلالة على المعاني، ولكن لتحاشي التقاء الساكنين في حالة وصل الكلام ببعضه، ولم تلتزم حركة واحدة، بل فسحت له المجال يرفع وينصب ويجر، وكل هذه الحركات تسهل وصل الكلام بعضه ببعض[24].

فأجيب بأنه لو كان الأمر كما زعم لجاز في الفاعل الرفع مرة والنصب أخرى، ولأمكن في المضاف إليه النصب، مادام الإتيان بالحركات لأجل تفادي التقاء الساكنين، ومادام المتكلم حرًّا في استعمال أيٍّ منها، وفي هذا إفساد للكلام وخروج عن منطق اللغة وما تواضع عليه أهلها[25].

كما أن الحركات الإعرابية تفرق بين المعاني وتزيل اللبس الذي يعتورها، يقول الزجاجي: "الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء"[26].

ويعلل ابن يعيش رفع الفاعل بقوله:" للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أن يُتوهم أنه فاعل"[27].

ويبين السيوطي وظيفة الإعراب في حديثه عن اللبس المحذور: "ومن ثمّ وضع للبس ما يزيله إذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن. فمن الأول الإعراب، إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها، ولذلك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب"[28].

وممن أنكر دلالة الحركات الإعرابية على المعاني من المحدثين إبراهيم أنيس، حيث يقول:" لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[29].

وهو هنا يتفق مع ما ذهب إليه قطرب في إنكار الوظيفة الدلالية للعلامات الإعرابية، وقد مرّ بنا الردّ على هذا الرأي.

ومن المحدثين الذين يرون دلالة الحركات على المعاني فاضل صالح السامرائي، يقول:" القول بأن الإعراب إنما هو للدلالة على المعاني المختلفة حقيقة لغوية ليس فيها شك فيما نرى"[30].

ويذهب خليل أحمد عمايرة إلى أن للحركة الإعرابية معاني في نفس العربي، يقول:" فالحركة الإعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها وفي أقدم النصوص العربية المعروفة، وكان لهذه الحركات معانٍ في نفس العربي المتحدث بالعربية على سجيته وطبيعته"[31].

أما الذين رأوا أن الحركات الإعرابية وسيلة ضمن عدة وسائل أخرى في تحديد المعنى وليست وحدها، تمام حسان حيث أشرنا سابقا إلى أنه يرى أن القدماء قد بالغوا في الاعتداد بالعلامة الإعرابية في تحديد المعنى بمفردها، بيد أن المعنى يتحدد بتضافر قرائن أخرى، معنوية مثل: قرينة علاقة الإسناد والتعدية والملابسة.. وغيرها، ولفظية مثل: العلامة الإعرابية والصيغة والمطابقة والرتبة.. وغيرها، وأكدّ "أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"[32].

وحذا حذوه خليل أحمد عمايرة، يقول: "إن العربية _ بوصفها لغة معربة _ تعطي الإعراب وظيفة مهمة في بيان المعنى... ولا يعني ذلك _ بطبيعة الحال _ أن الإعراب مرتبط بالمعنى دائما، ولكنه وسيلة من وسائل العربية المتعددة في بيان المعنى. فالحركة الإعرابية، مع الترتيب، والقرائن الأسلوبية الأخرى كلها وسائل مهمة في أداء المعنى"[33].

ولم يسلم هذان الرأيان من نقد، حيث نجد عبد الحكيم راضي وهو من المحدثين يقول: "وبالرغم من هذه المكانة التي تنسب إلى ظاهرة الإعراب لم تسلم علاماته _ هي الأخرى _ من عمليات كثيرة من الانتهاك، أما النحاة فقد راحوا يعلّلونها غالبا بإغناء القرائن عن العلامات في توضيح المعنى... وأشهرها نصب كلمة في سياق يستدعي خلاف النصب، أو العكس برفعها في سياق يستدعي خلاف الرفع"[34].

4- مناقشة:

نلاحظ في تعاريف الفاعل وخصوصا التعريفين الأخيرين (اسم مرفوع قبله فعل تام أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به) و(ما قُدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة وأسند إليه على جهة القيام به أو الوقوع منه)، وكذا التعريف الثاني للمفعول (ما وقع عليه فعل الفاعل) مزجا بين الجانب التركيبي (البنوي) والجانب الدلالي المرتبط بالذات التي قامت بالفعل أو وقع عليها الفعل، والحقيقة أن هذا خلط بين الوظيفة النحوية والوظيفة الدلالية، وهذا المزج بين الجانبين إن اطرد لهم في بعض الشواهد فإنه لم يطرد لهم في بعضها الآخر، وإن كان لديهم صحيحا في أغلب الأمثلة التي استشهدوا بها، إلا أنه أوقعهم في بعض المزالق من ذلك مثلا، الآتي:

1- فتَحَ عليٌّ البابَ

2- فُتح البابُ

3- انفتح البابُ

4- انكسر الزجاجُ

5- مات الرجلُ

6- خرق الثوبُ المسمارَ

نلاحظ أن الجملة الأولى منسجمة ومتسقة مع ما ذهبوا إليه في تعريف الفاعل "بأنه هو من قام بالفعل" وهو ما ينطبق على جملة (فتح علي الباب) إذ نجد أن عليا قام بفتح الباب، أما في المثال الثاني؛ فإننا نجدهم قد أتوا لنا بمصطلح "نائب فاعل" الذي هو في الأصل مفعول به، لكنهم اضطربوا في تعريفه من الناحية الدلالية، حيث إن النيابة في حقيقتها تكون بين ذاتين عاقلتين كأن تقول: فتح ابن علي الباب أي: ناب ابنه عنه في فتح الباب، لكن أن ينوب المفعول عن الفاعل فهذا ملتبس دلاليا، ويظهر هذا الاضطراب جليا في الجملتين الثالثة والرابعة وهو قريب إلى التناقض، حيث نجد في جملتي انفتح الباب وانكسر الزجاج أن كلا من الباب والزجاج فاعلان، وهل هذا معقول دلاليا!؟.

ولعل منتهى الغرابة نلمسها في الجملة الخامسة (مات الرجل) حيث نجد أن الرجل فاعل أي الذي قام بفعل الموت (أمات نفسه) وهل هذا معقول!؟ ولو قلنا انتحر الرجل لكان مستساغا، لأنه من الناحية الدلالية لم يكن "الزجاج" و"الرجل" يقومان بدور حقيقي فعال، فهما لم يفعلا شيئا ولا دخل لهما في عمل الانكسار والموت، وكل ما في ذلك أنهما استجابا للحدث وتفاعلا معه، دون أن يكون لهما اختيار أو دخل في إيجاده وإذا صح ذلك يمكن اعتبار "الزجاج" و"الرجل" فواعل نحوية تركيبية فقط وليست فواعل دلالية، فهي فواعل تركيبية بموجب الموقع التركيبي: لكونها تقع فقط بعد الفعل.

تعامل النحاة القدماء مع مثل هذه الجمل من منظور دلالي، كما أنهم كانوا يؤكدون منظورهم الدلالي بإجراءات تركيبية، فهم ينظرون مثلا إلى "مات الرجل" من جانبين؛ تركيبي ودلالي، فيعتبرون "الرجل" فاعلا تركيبيا معتبرين فقط الوظيفة التركيبية، أما الجانب الدلالي فيسمح لهم بتأويل الجملة لتصبح "أمات الله الرجل"، فيصبح الرجل مفعولا به من جهة المعنى[35].

وهذا ما أرقهم وجعلهم في حيرة من أمرهم إزاء بعض الأمثلة كالجملة المسكوكة المشهورة:

(خرق الثوبُ المسمارَ)

وإذا تتبعنا الخلط الذي وقع فيه بعض النحاة القدماء في تعريفهم للفاعل على أنه هو الذي قام بالفعل، نجد أنفسنا حيارى في إعراب هذه الجملة (خرق الثوبُ المسمار)، في حين يزول هذا اللبس تماما إذا فرقنا تفريقا دقيقا بين الوظائف النحوية والوظائف الدلالية، حيث إننا نستنتج من تعريفهم للفاعل بأنه" اسم مرفوع معمول لفعل سابق له" إذ يستدعي هذا ما عرف عند القدماء بفكرة العامل، وهو الفعل هنا يتقدم المعمول ويؤثر فيه، والأثر هنا الحركة الإعرابية "الرفع".

5- وظيفة الفاعل والمفعول في النحو الوظيفي:

يعد الفاعلُ والمفعولُ في النحو الوظيفي وظيفتين تركيبيتين بعيدتين عن الدلالة؛ بحيث يكون الفاعل مركبا اسميا يترتب وجوبا بعد الفعل ويكون مرفوعا، والمفعول مركبا اسميا يأتي بعد الفاعل ويحتكم كذلك إلى التفسير العاملي، وبذلك نخلص إلى أن الفاعل تركيبيا يعتمد على خاصيتين شكليتين هما: الحركة الإعرابية (الرفع مع الفاعل والنصب مع المفعول) والرتبة حيث يأتي الفاعل بعد االفعل مباشرة ولا يتقدمه، أما المفعول فيأتي مرتبا بعد الفعل والفاعل أصلا

لكنه قد يتقدم على فاعله وفعله، كما أن الفاعل تسند وظيفته إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الرئيسي، وتسند وظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكل المنظور الثانوي[36].

الوظائف الدلالية:

الوظيفة الدلالية شيء آخر تماما لا تستند إلى الإعراب ولا إلى الرتبة، وإنما تعتمد اعتمادا كبيرا على التجربة التي يعيشها متكلم اللغة، حيث إنه يرتبط بحقول وسمات دلالية، وهذا ما يجعلنا نقف وقفة متأنية مع أهم الوظائف الدلالية الأساسية، حيث إن الأفعال باعتبارها مقولات صرفية نحوية (فعل ماض، أمر، مضارع) ومن حيث الدلالة فهي تندرج ضمن أربعة حقول دلالية كبرى هي[37]:

1- مجال الأعمال أو حقل الأعمال.

2- مجال أو حقل الأحداث.

3- مجال أو حقل الأوضاع.

4- مجال أو حقل الحالات.

بمعنى أن الفعل باعتباره مقولة صرفية نحوية يندرج دلاليا تحت هذه الحقول الأربعة؛ أي أن أيَّ فعل يمكن أن يكون إما عملا أو حدثا أو وضعا أو حالة، حسب تجربة متكلم اللغة وهذا انطلاقا من السمات الدلالية الأساسية التي يمكن إجمالها في الجدول الآتي[38]:

المجالات	السـمـات	الوظائف الدلالية
عمل	+ ذات ، + حي ، + عاقل	منفذ
حدث	+/- ذات ، +/- حي ، +/- عاقل	قوة
وضع	+/- ذات ، +/- حي ، +/- عاقل	متموضع
حالة	+ ذات ، +/- حي ، +/- عاقل	حائل

وهنا نفرق كما سبق القول بين الوظائف النحوية والوظائف الدلالية، حيث إن الفاعل "النحوي" تقابله الوظائف الدلالية الأساسية التالية حسب حقل الفعل الدلالي الذي ينتمي إليه فيكون: منفذا أو قوة أو متموضعا أو حائلا.

وللتوضيح أكثر نأخذ الأمثلة الآتية:

- درسَ محمدٌ الفلسفةَ في الجامعةِ.
- دكّ الزلزالُ المدينةَ.
- وقف عليٌّ بالبابِ.
- فرح محمدٌ بنجاحِ أخيهِ.

حيث تكون الوظائف النحوية والوظائف الدلالية كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجمل	الوظائف النحوية	الوظائف الدلالية
درس محمد الفلسفة في الجامعة (1) (2) (3) (4)	(فعل) (فاعل) (مفعول) (جامج) (1) (2) (3) (4)	عمل منفذ متقبل مكان (1) (2) (3) (4)
دكّ الزلزال المدينة (1) (2) (3)	(فعل) (فاعل) (مفعول) (1) (2) (3)	حدث قوة متقبل (1) (2) (3)

وقف علي بالباب (1) (2) (3)	(فعل) (فاعل) (جامج) (1) (2) (3)	وضع متموضع مكان (1) (2) (3)
فرح علي بنجاح أخيه (1) (2) (3) (4)	(فعل) (فاعل) (جامج) (مضاف) (1) (2) (3) (4)	حالة حائل هدف مستفيد (1) (2) (3) (4)
مات الرجل (1) (2)	(فعل) (فاعل) (1) (2)	حدث متقبل[39] (1) (2)

يتضح لنا من خلال الجدول أن هناك فرقا شاسعا بين الوظائف الدلالية والوظائف النحوية، وأن عدم التمييز بينهما يؤدي إلى اللبس كما مر بنا في الجمل المستشهد بها سابقا (مات الرجلُ، خرق الثوبُ المسمار).

والتفريق بين الوظائف الدلالية والوظائف النحوية كفيل بأن يزيل هذا اللبس تماما كما يوضحه الجدول الموالي:

الجملة	الوظائف النحوية	الوظائف الدلالية
انفتح الباب (1) (2)	(فعل) (فاعل) (1) (2)	حدث متقبل (1) (2)
انكسر الزجاج (1) (2)	(فعل) (فاعل) (1) (2)	حدث متقبل (1) (2)
خرق الثوبُ المسمارَ (1) (2) (3)	(فعل) (فاعل) (مفعول) (1) (2) (3)	حدث متقبل قوة (1) (2) (3)
بلغت سوآتِهم هجرُ (1) (3) (2)	(فعل) (مفعول) (فاعل) (1) (3) (2)	عمل صفة مكان (1) (2) (3)

ألا يتضح لنا من خلال هذا الإجراء، خصوصا في الجملتين الأخيرتين اللتين حيرتا النحاة الذين راحوا يقدمون تخريجات غير مقنعة، في حين أننا نرى من خلال التفريق بين الوظائف الدلالية والوظائف النحوية أن (الثوبُ) فاعل نحوي و(المسمارَ) مفعول به نحويا وليس دلاليا، إذ إن الدلالة توضح فيما بعد أن الثوب متقبل للخرق وأن المسمار هو القوة أو أداة الخرق، وكذا في (بلغت سوآتِهم هجرُ) حيث إن "سوآتهم" مفعول به تركيبيا تقدم على الفاعل التركيبي (النحوي) "هجرُ" وهو ما يختلف دلاليا؛ إذ إن "سوآتهم" صفة لعاقل يرتبط بعمل، و"هجر" مكان يُبلغ ولا يَبلغ، وبذلك يزول اللبس تماما.

خاتمـــة

توصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

- أن نحاتنا القدماء كان لديهم حس وظيفي في تعاملهم مع بعض النماذج النحوية غير أنه كانت تنقصهم الدقة في التحليل وكذا غياب المصطلح الدقيق المعبر به عن أحوال هذه النماذج عدا مصطلح "أمن اللبس" الذي يعد مصطلحا وظيفيا تداوليا لولا عموميته.
- أمن اللبس عند النحاة القدماء شرط في جواز خرق القاعدة.

- يرى القدماء أن وظيفة الفعل تتمثل في تحديد الحدث أو ما يقوم مقامه، وأن وظيفة الفاعل هي الفاعلية، ووظيفة المفعول هي المفعولية.

- لم يفصل بعض القدماء بين الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية في تعريفاتهم للفاعل والمفعول.

- يجمع القدماء أن للعلامة الإعرابية وظيفة دلالية، وأنها وسيلة من وسائل التفريق بين المعاني المشكلة.

- ينظر القدماء إلى بعض الجمل مثل جملة: "مات الرجل" بمنظورين تركيبي ودلالي.

- يعتبر المحدثون العلامة الإعرابية قرينة من عدة قرائن لفظية ومعنوية تسهم في توضيح المعنى ولا يتوقف فهم المعنى عليها وحدها.

- تسهم نظرية تضافر القرائن التي جاء بها تمام حسان في تفسير كثير مما اعتبره النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه أو اعتبروه شاذا أو قليلا أو نادرا أو خطأ.

- يفرق النحو الوظيفي بين الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية ويعتبر الفاعل والمفعول وظيفتين تركيبيتين لا علاقة لهما بالدلالة.

- لا تستند الوظيفة الدلالية في النحو الوظيفي إلى الإعراب ولا إلى الرتبة، وإنما تعتمد اعتمادا كبيرا على التجربة التي يعيشها متكلم اللغة.

- يصنف النحو الوظيفي الأفعال باعتبارها مقولات صرفية نحوية ضمن أربعة حقول دلالية كبرى: الأعمال والأحداث والأوضاع والحالات.

- تقابل الفاعل التركيبي وظائف دلالية حسب حقل الفعل الدلالي الذي ينتمي إليه فيكون: منفذا أو قوة أو متموضعا أو حائلا.

- لا تخرج نظرة النحو الوظيفي التداولي إلى مثل هذه النماذج اللغوية عن التجربة العامة (الاجتماعية والثقافية والبيئية) التي يعايشها متكلم اللغة في عشيرته اللغوية ويتفاعل معها.

الهوامش والإحالات:

1- من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

- رشيد بلحبيب في بحثه الموسوم بـ" أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي".

- إبراهيم محمد عبد الله بعنوان: "القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس أو خشية الوقوع فيه"

وممن تطرقوا لهذه الظاهرة في ثنايا بحوثهم:

- تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"

- سمير شريف استيتية في كتابه "اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج" وكتابه " علم الأصوات النحوي"

-خليل أحمد عمايرة في كتابه "بحوث في اللغة والاستشراق" ..وغيرهم.

2- ينظر: ابن يعيش النحوي(643هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج1، ص 74-75.

3- الزجاجي (أبو القاسم)، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة_دار الأمل، بيروت/إربد، ط1، 1984، ص 203. و"الهدْجُ": المشي الرقيق. و"نجرانُ" و"هجرُ": بلدان. و"السوءات": جمع سوأة، وهي الفعلة القبيحة. وهو في الديوان:

على العِيارات هدّاجون قد بلغت** نجران أو حُدِّثت سوءاتِهم هجر.

ولا شاهد فيه. ينظر: الأخطل، الديوان، شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ – 1994م، ص 109. شبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل بالنميمة والفساد، ينظر: ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ، ج2، ص 244-245.

4- ينظر: الفارسي (أبو علي)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب "المسمى كتاب الشعر"، تح: محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1 ،1988، ص 123.

5- السيوطي (جلال الدين)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1481هـ، ج2، ص 6.

6- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله) شرح على الألفية، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2005، ج1، ص 485.

7- ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج2، ص 390.

8- البقرة: 37.

9- الأزهري الشيخ خالد، التصريح بمضمون التوضيح، وبهامشه حاشية يس الحمصي، دار الفكر، بيروت، ص 270.

10- الخضري (محمد الدمياطي)، الحاشية على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1359هـ، ج1، ص 158.

11– ينظر: سمير شريف استيتية، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل، عمان، ط1، 2012م، ص 62.

12- ينظر: تمام حسان (البيان في روائع البيان)، دار الكتب، ط2، 2000م، ج1، ص 255.

13– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1430هـ – 2009م، ص 233- 234.

14- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 240.

15– ابن يعيش النحوي، (643هـ)، شرح المفصل، ج1، ص 76.

16- ينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ -1977م، ص112.وعبد العزيز العماري، أدوات الوصف والتفسير اللسانية ضمن سلسلة من النحو إلى اللسانيات، مطبعة آنفو– برانت، فاس، 2004م، ص 24.

17- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص 93.

18- عباس حسن، النحو الوافي، دار العلوم، جامعة القاهرة، ط 4، 2004، ج2، ص 63.

19- الفاكهي النحوي (عبد الله بن أحمد)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993، ص 193.

20- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص 99.

21- الفاكهي النحوي، شرح كتاب الحدود في النحو، ص 200.

22- الزجاجي(أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ – 1979م، ص70.

23- المصدر نفسه، ص 69.

24- المصدر نفسه، ص 70-71.

25- المصدر نفسه، ص 71.

26- المصدر نفسه، ص 77.

27- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 75.

28- السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ج1، ص 337.

29- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص 237.

30- السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، الأردن، ط2، 1427هـ – 2007م، ص 34.

31- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ – 1984م، ص 150.

32- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

33- خليل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة (بحث تعدد الأوجه الإعرابية دراسة تحليلية تاريخية، دار البشير، عمان، ط1، 1417هـ - 1996م، ص 132.

34- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي دراسة في خصائص اللغة الأدبية من منظور النقاد العرب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003م، ص 229.

35- ينظر: محمد الغريسي، تعليمية التراكيب اللغوية في تفسير الظواهر اللسانية ظاهرة الفاعل والمفعول نموذجا، جامعة مولاي إسماعيل، الرشيدية – المغرب، 2013م، ص 5.

36- ينظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1406هـ – 1986، ص 36.

37- ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، منشورات دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، 1985م، ص 14 - 17.

38- ينظر: يحيى بعيطيش، مفاتيح مدخلية في النحو الوظيفي ، مجلة مختبر الدراسات اللغوية، العدد 1، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2002م، ص 115.

39- هذا من خلال الدراية أو التجربة التي يعيشها متكلم اللغة وتربطه بثقافة معينة كما هو الحال في ثقافتنا العربية الإسلامية التي تجعل فاعل الموت حقيقة هو الله عز وجل الذي يتوفى الأنفس، وهذا ما يجعل الرجل متقبلا للموت، في حين أنه في ثقافات أخرى وخاصة التي لا تؤمن بالله فإن الرجل يكون هدفا للموت وليس متقبلا له.

مراجع البحث:

***القرآن الكريم.**

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.

2- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1406هـ – 1986م.

3- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، منشورات دار الثقافة ، الدار البيضاء– المغرب، 1985م.

4- الأخطل، الديوان، شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1414هـ – 1994م.

5- الأزهري الشيخ خالد، التصريح بمضمون التوضيح،وبهامشه حاشية يس الحمصي، دار الفكر، بيروت.

6- تمام حسان، البيان في روائع البيان، دار الكتب، ط2، 2000م.

7– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط6، 1430هـ – 2009م.

8- ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ.

9- الخضري (محمد الدمياطي)، الحاشية على شرح ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1359هـ.

10- خليل أحمد عمايرة، بحوث في الاستشراق واللغة (بحث تعدد الأوجه الإعرابية دراسة تحليلية تاريخية)، دار البشير، عمان، ط1، 1417هـ - 1996م.

11- خليل أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة – المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ – 1984م.

12- الزجاجي (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ – 1979م.

13- الزجاجي (أبو القاسم)، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة_دار الأمل، بيروت/إربد، ط1، 1984.

14- السامرائي فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى، دار الفكر، الأردن، ط2، 1427هـ – 2007م.

15– سمير شريف استيتية، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، دار وائل، عمان، ط1، 2012م.

16- السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

17- السيوطي (جلال الدين)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.

18- عباس حسن، النحو الوافي، دار العلوم، جامعة القاهرة، ط4، 2004.

19- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي دراسة في خصائص اللغة الأدبية من منظور النقاد العرب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2003م.

20- عبد العزيز العماري، أدوات الوصف والتفسير اللسانية ضمن سلسلة من النحو إلى اللسانيات، مطبعة آنفو- برانت، فاس، 2004م.

21- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط1، 1998م.

22- الفارسي (أبو علي)، شرح الأبيات المشكلة الإعراب "المسمى كتاب الشعر"، تح: محمد محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1988.

23- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1397هـ-1977م.

24- الفاكهي النحوي (عبد الله بن أحمد)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993.

25- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله) شرح على الألفية، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2005.

26- محمد الغريسي، تعليمية التراكيب اللغوية في تفسير الظواهر اللسانية ظاهرة الفاعل والمفعول نموذجا، جامعة مولاي إسماعيل، الرشيدية – المغرب، 2013م.

27- ابن هشام (جمال الدين عبد الله بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

28- يحيى بعيطيش، مفاتيح مدخلية في النحو الوظيفي، مجلة مختبر الدراسات اللغوية، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، العدد01، 2002م.

29- ابن يعيش النحوي (643هـ)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.